(246) وقيل (كل) في حكم الملفوظ به واستغني عن إظهاره بتقدم ذكره، وكذلك فعلت العرب في الجار ألا ترى أنهم لم يجيزوا (من تمرر أمرر) واجازوا (بمن تمرر أمرر) و (على أيهم تنزل انزل) فحذف الجار حسن لتقدم ذكر الجار، وعلى هذا قول الشاعر: ان الكريم وأبيك يعتمل * إن لم يجد يوما على من يتكل لما ذكر (على) و (إن) كانت زائدة - في قول سيبويه - حسن حذف الجار من الصلة، ولو لم تذكر لم يجزه. وحكي في بعض القراءات عن أبي إنه قرأ في المواضع الثلاث " لآيات في خلقكم وما يبث من دابة لآيات " وكذلك الآخر فدخول اللام يدل على أن الكلام محمول على (إن) وإذا كان محمولا عليها حسن النصب على قراءة حمزة والكسائي وصار كل موضع من ذلك كأن (إن) مذكورة فيه بدلالة دخول اللام، لان هذه اللام إنما تدخل على خبر (إن) أو اسمها، وحكي أن أبيا قرأ " لآيات " بالرفع مع إدخال اللام عليها، وهذا لا يجيزه اكثر النحويين كالكسائي وغيره، كما لا يجوز في الدار لزيد، واجازه الفراء وانشد لحميد بن ثور: إن الخلافة بعدهم لذميمة * وخلائف طرف لميما أحقر (1) وحكى الفراء أنه يقول العرب (إن) لي عليك مالا وعلى أبيك مال بالرفع والنصب، وحكى ابوعلي: إنه يجوز أن يعمل الثاني على التأكيد للاول وكذلك في الثالث، ولا يكون عطفا على عاملين، كما قال بعض شيوخنا في قوله " ألم يعلموا أنه من يحادد ا ورسوله فان له " (2) حمل الثاني على أنه تأكيد للاول. قد ذكرنا في ما تقدم ان (حم) اسم للسورة، وانه أجود الاقوال. قال الرماني: وفي تسمية السورة ب (حم) دلالة على ان هذا القرآن المعجز كله من

---

(1) تفسير الطبري 25 / 77 (2) سورة) التوبة إية 64 (*)